international policy centre for inclusive growth

مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل مد
عوم بشكل مشترك من برنامج الأمم المتحدة
الإنمائى وحكومة البرازيل.

ONE PAGER 467

ISSN 2318-9118 أبريل 2021

تحسين الحماية الاجتماعية للمهاجرين الدوليين في مصر:
نظرة عامة على الممارسات الدولية

Marina Andrade, Lucas Sato and Maya Hammad, International Policy Centre for Inclusive Growth (IPC-IG)

الجمهورية المصرية هي أكبر بلد أصلي/بلد منشأ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتعد الهجرة منها وإليها قضية مركزية طوال تاريخها. بالإضافة إلى كونها بلد الأصل وبلد العبور فقد ازدادت أهمية مصر كبلد المقصد في العقديين الماضيين ويعود ذلك لازدياد أعداد الأشخاص المشردين قسرا الذين يعيشون في البلاد بأكثر من 18 ضعفا، ليصل إلى 324,712 في نهاية 2019. وتبين بيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR, 2020) أن النازحين يواجهون العديد من المخاطر وأوجه الضعف، مثل ارتفاع معدلات الفقر والبطالة أو العمل غير المنظم وانعدام الأمن الغذائي. بالإضافة إلي ذلك، فإن المهاجرين من النساء واللاجئين غير الناطقين باللغة العربية ضعفاء بشكل خاص، ويمثل الأطفال (ما بين 0 و17 عاما) أكثر من 40% من إجمالي عدد السكان لمعظم مجموعات المهاجرين في مصر.

يعد توفير الحماية الاجتماعية لهؤلاء الأشخاص من أحد حقوق الإنسان. حيث أنها تحمي المهاجرين وتزيد من فرصهم في المساهمة في الاقتصاد الوطني والمجتمع .مع ذلك، فإن الحماية الاجتماعية ليست دائما مضمونة للمهاجرين الدوليين. وفي هذا الصدد فقد تضافرت جهود اليونيسف في مصر ومركز السياسات الدولية للنمو الشامل لتجميع أدلة عن التجارب التي قد تقدم رؤى قيمة لتطوير إطار جديد لحوكمة الهجرة، ونظام حماية اجتماعية أكثر شمولا والمساهمة في تنمية اجتماعية واقتصادية مستدامة في مصر. ويتمحور التقرير (Andrade, Sato, and Hammad 2021) حول ثلاثة أسئلة استرشادية:

إلي أي مدى تتمتع أنظمة الحماية الاجتماعية الوطنية بالقدرة على دمج المهاجرين؟ يتخذ التقرير نهجا قائما على حقوق الإنسان لمناقشة حق الحماية الاجتماعية لغير المواطنين ويسلط الضوء على أهمية الأنظمة المستجيبة للصدمات في مكافحة المخاطر المتغايرة التي تواجهها العائلات والأفراد. وتبين الأدلة أن برامج الحماية الاجتماعية تلعب دورا مهما في جميع مراحل عملية الهجرة. على سبيل المثال، يعد توفير الوصول للحماية الاجتماعية دون التمييز في بلد المقصد أمرا جوهريا لضمان حق المهاجرين في العمل والتمتع بمستويات معيشية لائقة ويساهم في زيادة الوصول إلي الوثائق والخدمات الحكومية. ومن هذا المنطلق، تلعب المساعدات الاجتماعية دورا مهما في حماية المهاجرين وأسرهم الأشد فقرا والأكثر ضعفا. أما بالنسبة للعمالة الوافدة فيعد الضمان الاجتماعي وسياسات سوق العمل النشطة أساسيات لتحقيق الحقوق الاجتماعية والحقوق في العمل. عندما يتم إدماج المهاجرين بنجاح في المجتمعات المضيفة وسوق العمل، يصبحوا قادرين على المساهمة في التنمية الوطنية وذلك لارتفاع حجم دفعاتهم بالمقارنة بما يتلقونه من مساعدات لأنظمة الضمان الاجتماعي القائمة على الاشتراكات بالأخص ومن خلال الضرائب لأنظمة الحماية الاجتماعية بشكل عام.

كيف تقوم الدول الأخرى بضمان حق الحماية الاجتماعية للمهاجرين وبالأخص الأكثر ضعفا منهم؟ تم اختيار عينة من البلدان من مختلف المناطق، وبالأخص تلك ذات الدخل المتوسط للقيام بدراسة الحالات(case studies) لتوضيح كيفية شمول غير المواطنين وبالأخص اللاجئين في المساعدات الاجتماعية (في حالات تركيا، المغرب والبرازيل)، والضمان الاجتماعي (في الفلبين وحالات اتفاقات الضمان الاجتماعي) وسياسات سوق العمل (في حالات الدنمارك وكولومبيا)، وخدمات الصحة الأساسية (في حالات إيران وتركيا) و التعليم (في حالة لبنان).

ومن العوامل الرئيسية التي ساهمت في توسيع التغطية لغير المواطنين التي ذكرت في الحالات السابقة: إنشاء إطار قانوني شامل يضمن الحقوق الأساسية والوصول إلي الحماية الاجتماعية لجميع الأفراد؛ التعاون مع المنظمات الدولية لزيادة قدرات الأنظمة الوطنية؛ إعادة تشكيل سياسات الهجرة نحو نهج قائم على الحقوق؛ ضمان الشخصية القانونية للأشخاص عديمي الجنسية، والاستثمار في البنية التحتية في المناطق التي يتركز فيها المهاجرين.

ما هي الفرص لتوسيع الحماية الاجتماعية لشمول المهاجرين في مصر؟ من الناحية القانونية، تمتلك مصر قوانين محلية والتزامات دولية لحماية المهاجرين. وبالمقارنة بجميع دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فقد صادقت مصر على أكبر عدد من اتفاقات حقوق الإنسان التي تضمن توفير الحماية الاجتماعية لغير المواطنين. بالإضافة الى ذلك فإن الدستور المصري (2019) يؤكد حق جميع المواطنين للضمان الاجتماعي والتأمين الصحي. وهنالك قوانين محلية أخرى تحاكي الوصول إلي السوق المحلي والضمان الاجتماعي والمساعدات الاجتماعية للغير المواطنين. في نفس الوقت فإن هذه القوانين محدودة بعض الشيء حيث أنها تقيض غير المواطنين من العمل في بعض القطاعات، تحد من تغطية التأمين الصحي للمهاجرين عديمي الجنسية العاملين في القطاع غير المنظم، وتتطلب حيازة/ إبراز هوية وطنية لاستحقاق المنافع من برامج المساعدات الاجتماعية مثل تكافل (مساعدة مالية مشروطة) وكرامة (مساعدة مالية غير مشروطة).

بناءً على نتائج التقرير حول الحالة القائمة لوصول المهاجرين للحماية الاجتماعية في مصر والعوامل التمكينية التي تم استخلاصها من تجارب البلدان المختلفة، فينتهي التقرير بفصل استشاري يحتوي على سياسات مقترحة تهدف إلى تطوير قضية الحماية الاجتماعية للمهاجريين الدوليين في مصر، والمساهمة في النقاش القائم حول السياسات وتعزيز نموذج أكثر شمولا للتنمية.

المراجع:

Andrade, M., Sato, L., Hammad, M. 2021. *Improving social protection for migrants, refugees and asylum seekers in Egypt: An overview of international practices*. Research Report No. 57. Brasília and Cairo: International Policy Centre for Inclusive Growth and the United Nations Children's Fund (UNICEF).

UNHCR. 2020. Vulnerability Assessment for Refugees in Egypt. Cairo: United Nations High Commissioner for Refugees. <https://bit.ly/3qXwyu5>. Accessed 16 February 2021.

الآراء الواردة هنا هى آراء الكتاب وليست
بالضرورة آراء برنامج الأمم المتحدة
الإنمائى أو آراء حكومة البرازيل.

مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل
International Policy Centre for Inclusive Growth
SBS, Quadra 1, Bloco J, Ed. BNDES, 13º andar
70076-900 Brasília, DF - Brazil

ipc@ipcig.org ■ www.ipcig.org
Telephone: +55 61 2105 5000